

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

### الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

#### وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز: مساعد النائب العام - عمان.

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف عمان بالدعوى رقم ٢٠١٤/١٢٧٦١ تاريخ ٢٠١٤/٤/٩ المتضمن رد  
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:

صدر القرار المميز بشكل مخالف للأصول والقانون كونه طلب الاسترداد موافق  
للشروط والقانون الواجب التطبيق.

وطلب المميز بنهاية لاحتته التمييزية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار  
المميز.

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم  
٧٢١/٢٠١٤/٢/٢ قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء  
المقتضى القانوني.

## القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٤/٢/٤ ورد إلى قاضي صلح جزاء عمان كتاب مدير إدارة الشرطة العربية والدولية رقم ومضمونه أن المواطن الأردني مطلوب تسليمه للسلطات الأمريكية بتهم التواطؤ لحيازة وبيع أختام ضريبية مزيفة واستلام وحيازة وشراء وتوزيع سجناء مهربة وغسيل أموال وصادر بحقه نشرة دولية حمراء.

باشرت محكمة صلح جزاء عمان السير بإجراءات الدعوى وبنتيجة المحاكمة أصدرت قراراً في الدعوى رقم ٢٠١٤/٢٢٨٥ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٣ عدم قبول طلب التسليم.

لم يرتض مساعد النائب العام/ عمان بقرار المحكمة المذكورة فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان والتي قضت بقرارها الصادر بالدعوى رقم ٢٠١٤/١٢٧٦١ تاريخ ٢٠١٤/٤/٩ رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف.

وعن سبب التمييز يتبين أن المميز ضده مواطن أردني ومطلوب تسليمه للسلطات الأمريكية بتهم جنائية الواردة في طلب التسليم.

وأن هناك اتفاقية تسليم مجرمين معقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥.

وأن هذه الاتفاقية لم تستكمل مراحلها الدستورية اللازمة لنفاذها بعرضها على مجلس الأمة.

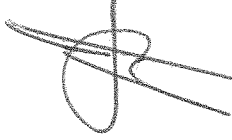
وحيث إن تسليم المواطن الأردني فيه مساس بحقوقه العامة وأن الاتفاقية المعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تسليم المجرمين لم تعرض على مجلس الأمة للموافقة عليها فإنها تكون غير نافذة تطبيقاً لحكم المادة ٢/٣٣ من الدستور الأردني مما ينبني عليه أن طلب التسليم والحالة هذه يغدو غير مقبول.

وحيث إن محكمة الاستئناف انتهت إلى النتيجة ذاتها بتعليل قانوني سليم مما يتعين معه رد سبب التمييز وتأيد القرار المميز.

لذلك نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٧/٥/٢٠١٤م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو

الاجماع

عضو



رئيس الديوان



دقق/ع م